دور منظمة أوبك في سوق النفط الدولية وآفاقها المستقبلية

محسن إبراهيم أحمد-كلية الإدارة و الإقتصاد
جامعة السليمانية

المقدمة :

من خلال دراسة التطور الاقتصادي الذي حدث في العالم خلال العقود الماضية تظهر لنا أهمية الدور الذي لعبه النفط في هذا التطور ، حيث انه كان العامل الأساسي وراء هذا التطور والنهوض الحضاري ، ومن المتوقع أن يبقى كذلك في المستقبل المنظور وذلك بسبب كون النفط يحتل مركز الصدارة من بين مصادر الطاقة ، رغم كل المحاولات التي جرت وتجري لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة من قبل وكالة الطاقة الدولية و خصوصاً منذ عام 1974 ، حيث أن الأهمية النسبية للنفط من إجمالي إستهلاك الطاقة ظلت تتراوح بين (20٪ - 39.1٪) خلال المدة (1935 - 1991)، [1] بالإضافة الى كون النفط و مشتقاته يساهم في إنتاج اكثر من سبعة آلاف سلعة صناعية في الوقت الحاضر ،[2] فضلاً عن أهميته في المجالات السياسية و الاستراتيجية .

وتشير التوقعات إلى تنامي الطلب العالمي على النفط ، إذ من المتوقع ان يصل إلى ما يقارب (95.2) مليون برميل في اليوم عام 2010 ، مقارنةً بـ(64.7) مليون برميل في اليوم لعام 1990 ،[3] وحيث يتناقض إنتاج المناطق الأخرى خارج أوبك ، فان المسار المستقبلي لإمدادات النفط سيعتمد بصورة خاصة على نفط الأوبك .

هدف البحث :

في ضوء ما جاء أعلاه يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع وآفات سوق النفط الدولية وتحديد دور ومكانة منظمة أوبك فيها .

فرضية البحث :

وللوصول إلى هدف البحث ينطلق البحث من فرضية مفادها ان منظمة أوبك تشكل المصدر الرئيسي لتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط حاضراً و مستقبلاً .

حدود البحث :

يغطي البحث العقد التاسع من القرن العشرين كواقع ، وذلك بسبب التطورات الكبيرة التي شهدتها سوق النفط الدولية في جانبي العرض و الطلب في هذا العقد والناجمة عن صعود وهبوط اقتصاديات جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) و التحولات التي شهدتها دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرقي و وسط أوروبا بالإضافة إلى أزمة الخليج وحالة الركود و الانتعاش التي مرت بها الدول الصناعية ....) ، أما آفاق البحث فإنها تمتد حتى عام 2010 .

هيكل البحث :

ومن اجل اختبار فرضية البحث فانه تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين ومجموعة من الفقرات بالإضافة إلى مجموعة من الاستنتاجات وكالآتي :

المبحث الأول :

دور منظمة أوبك في سوق النفط الدولية خلال المدة: (1990 - 1999) .

تمهيد : ماهية سوق النفط الدولية .

أولاً :تطور العرض النفطي العالمي و حصة أوبك منه .

- الإحتياطي النفطي العالمي و حصة أوبك منه .
- العرض النفطي العالمي و حصة أوبك منه .
- الطاقات الإنتاجية غير المستغلة لأوبك .

ثانياً : تطور الطلب النفطي العالمي و حصة أوبك منه .

- واقع الطلب النفطي العالمي و حصة أوبك منه .
- هيكل الطلب النفطي العالمي حسب المجموعات الدولية .

المبحث الثاني :

الآفاق المستقبلية لمنظمة أوبك في سوق النفط الدولية .

أولاً : توقعات الطلب النفطي العالمي .

ثانياً : توقعات العرض النفطي العالمي و حصة أوبك منه .

الاستنتاجات :

((المبحث الأول))

(دور منظمة أوبك في سوق النفط الدولية)

تمهيد :- ماهية سوق النفط الدولية :

ان سوق النفط الدولية هي في الواقع وضع للسوق تتميز بوجود عدد قليل من البائعين(المنتجين) ينتج كل واحد منهم نسبة عالية من الناتج الإجمالي يقابلهم عدد كبير من المستهلكين . وهذا ما يطلق الاقتصاديون بسوق إحتكار القلة (oligopoly) ،حيث أن هذا العدد من البائعين يشكلون فيما بينهم (كارتيل) هدفه الرئيسي السيطرة على سوق النفط الدولية وسد باب المنافسة بوجه المنافسين الجدد وتحويل هذه السوق إلى سوق احتكارية تامة بالسيطرة على كافة مراحل الصناعة النفطية .[4]

وعليه فان سوق النفط الدولية تتصف بالصفات التالية :[5]

- وجود عدد قليل من البائعين(المنتجين) ينتج كل واحد منهم نسبة عالية من الناتج الإجمالي.
- الثمن احتكاري و جماعي .
- الكميات المنتجة محتكرة .
- أنها سوق غير مستقرة .

وان هذه السوق الاحتكارية تخضع لعدد محدود من المحتكرين والشركات النفطية الكبرى يسيطرون على جميع مراحل الصناعة النفطية من وسائل الإنتاج و النقل و التكرير و التسويق و التحكم في حجمها وتحديدها تبعاً لمصلحتهم الذاتية ومصلحة الدول المالكة لهذه الاحتكارات ، وبمعزل عن حكومات الدول المنتجة ومصالح دولها، حيث اقتصر دور الحكومات على جباية الضرائب حيث كانت تستلم مبالغ زهيدة لقاء استغلال الشركات الاحتكارية ثرواتها النفطية . وبسبب قيام هذه الشركات بتخفيض السعر المعلن مرتين عامَي (1959 و 1960) و إلحاق خسارة مالية كبيرة بلغت حوالي (15٪) في إيرادات حكومات الدول المنتجة ، بدأت الدول الرئيسية المصدرة للنفط بتأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في أيلول،1960[6] وذلك لتحقيق الأهداف التالية: [7]

- توحيد السياسة النفطية و تنسيقها بين البلدان الأعضاء في المنظمة و تقرير افضل السبل لحماية مصالحها منفردةً و مجتمعةً .
- وضع طرق و أساليب لضمان إستقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية لإزالة التذبذبات الضارة و الحد من التقلبات غير المعقولة في أسعار النفط .
- حماية مصالح البلدان المنتجة وضمان دخل ثابت لها ، وكذلك استمرار تجهيز النفط إلى البلدان المستهلكة بطريقةٍ منتظمة واقتصادية ومردودات عادلة لرؤوس أموال المستثمرين في الصناعة النفطية .

وتعد منظمة أوبك المنظمة الأولى في الخريطة الاقتصادية للدول النامية بخاصة ودول العالم بعامة ، فهي تظفر بقوة تفاوضية متميزة في مجال سلعة استراتيجية ألا وهو النفط ، فالنفط يهيمن على نحو (15.75٪) من قيمة الصادرات العالمية لعام 1981 .[8] إضافة إلى انه كان بحوزة هذه المنظمة عند تأسيسها حوالي (67٪) من إحتياطي النفط العالمي ، وكان إنتاجها يشكل حوالي (38٪) من مجموع الإنتاج العالمي ، وتزود حوالي (90٪) من التجارة العالمية للنفط .[9]

ولتوضيح دور ومكانة أوبك في سوق النفط الدولية نتناول الجوانب التالية :

أولاً : تطور العرض النفطي العالمي و حصة أوبك منه :

يتم عرض النفط في سوق النفط الدولية من مصدرين ، أولهما :دول منتجة للنفط تنتمي لمنظمة أوبك ، وثانيهما ، دول منتجة من خارج أوبك . ولغرض تحديد حصة أوبك من مجموع العرض النفطي العالمي لابد من التطرق إلى الجوانب التالية :

- الإحتياطي النفطي العالمي و حصة أوبك منه :

من خلال الجدول رقم (1) يلاحظ بأن إجمالي الإحتياطي النفطي العالمي الثابت قد ازداد بمقدار (31.24)مليار برميل خلال المدة (1990 – 1998) وبنسبة زيادة قدرها (3.06 ٪)، في حين ان إجمالي الإحتياطي النفطي لأوبك إزداد بمقدار (21.32) مليار برميل و بنسبة زيادة قدرها (2.67 ٪) هذا في حين أن إجمالي الإحتياطي للدول خارج أوبك ازداد بمقدار (19.92)مليار برميل وبنسبة زيادة قدرها (9.31 ٪) .

أن منظمة أوبك شكلت حوالي(78.2 ٪) من إجمالي الإحتياطي النفطي العالمي خلال المدة (1990 – 1998) ، أما بقية دول العالم خارج أوبك فكونت (21.8 ٪) خلال نفس المدة .

ومن الأرقام و النسب السابقة يتبين لنا بأن بلدان منظمة أوبك تمتلك اكبر مخزون نفطي من ناحية الكمية ومن حيث الأهمية النسبية مقارنةً ببقية مناطق العالم ، وهذا الاحتياطي النفطي الهائل سيمنح منظمة اوبك دور المهيمن في سوق النفط الدولية في الأمد البعيد .

ولكنه وعلى الرغم من المكانة الكبيرة لمنظمة اوبك في كمية ما يوجد فيها من احتياطي نفطي ونسبة المجموع الإحتياطي النفطي العالمي ، إلا أن نسبة زيادة إحتياطيها النفطي كانت محدودة و متواضعة بالمقارنة مع نسبة زيادة الإحتياطي النفطي للدول خارج أوبك ، وقد يعود ذلك إلى عاملين رئيسيين: [10] أولهما ، إخفاق دول الأوبك في توفير المبالغ الكبيرة لاستثمارها في عمليات البحث و التنقيب عن النفط و اكتشاف حقول نفطية جديدة ، وثانيهما ، توجه الشركات النفطية العالمية وفي إطار استراتيجية وكالة الطاقة الدولية (I E A) نحو توسيع حركة البحث و التنقيب عن النفط في المناطق المأمونة سياسياً ، وخارج بلدان الأوبك بهدف تأمين الإمدادات النفطية ومن منظورمستقبلي

جدول رقم (1)

تطور الاحتياطي النفطي الثابت في العالم خلال المدة (**1990 - 1998**)

الكمية (مليون برميل في اليوم)

المنطقة / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
إجمالي دول العالم	1020.46	1012.31	1025.3	1021.8	1045.6	1045.0	1035.9	1050.8	1051.7
إجمالي دول أوبك	796.58	797.36	802.1	800.2	814.3	820.3	811.9	821.5	817.9
إجمالي دول العالم خارج أوبك	213.88	214.95	223.2	221.6	231.3	214.7	224.0	229.3	233.8
٪ لدول أوبك من العالم *	78.0	78.2	78.2	78.3	77.9	78.5	78.4	78.2	77.8
٪ لبقية دول العالم خارج أوبك *	22	21.8	21.8	21.7	22.1	21.5	21.6	21.8	22.2

المصدر :

- للسنوات (1990 - 1991) ، منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (اوابك) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول 1993، ص406 .
- للسنوات (1992 - 1996) ، منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (اوابك) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول 1997 ،ص302 .
- للسنوات (1997 - 1998) ، منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (اوابك) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول 1999 ،ص266 .

س*من استخراج الباحث .

و تهميش دور ومكانة الأوبك في سوق النفط الدولية.

ومن الملاحظ ان هناك فرق جوهري بين الإحتياطيات النفطية في دول الأوبك والإحتياطيات النفطية خارج أوبك ، فالأخيرة يصعب استخراجها و ذلك بسبب كلفة إنتاجها العالية و الناجمة عن انخفاض نسبة الإحتياطي إلى الإنتاج (Reserve / Product) ، وبالرغم من ذلك فان استغلال نفوطها بلغ حدوده القصوى ، مما يشير إلى قصر المدة الزمنية لعمر الإحتياطي النفطي للدول خارج أوبك و بالتالي إضعاف دورها في سوق النفط الدولية مستقبلاً ، مقارنة مع نفوط أوبك ، والتي من الممكن ان يمتد العمر الزمني لها إلى اكثر من مائة عام .[16] وهذا ما يضاعف الأهمية الأستراتيجية لمنظمة أوبك في سوق النفط الدولية مستقبلاً .

وفي هذا الإطار يمكن تصنيف الدول خارج أوبك إلى ثلاث فئات رئيسية حسب العمر الزمني لإحتياطياتها النفطية و كالآتي : [12]

-الفئة الأولى : وهي الدول التي وصلت فيها حقول النفط إلى مرحلة الشيخوخة (أي ان نسبة الإحتياطي إلى الإنتاج (Reserve / Product) اقل من (10) سنوات) ، وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و كندا و الأرجنتين و سوريا .

-الفئة الثانية : وهي الدول التي تتقدم حقول النفط فيها بسرعة نحو المراحل المتأخرة من عمرها (نسبة الإحتياطي إلى الإنتاج (Reserve / Product) بين(10-20) سنة) .وتمثل النرويج و كولومبيا و البرازيل و عمان و ماليزيا و مصر .

-الفئة الثالثة : وهي تلك الدول التي لا تزال إحتياطياتها النفطية ضخمة نسبياً ، (نسبة الإحتياطي إلى الإنتاج (Reserve / Product) اكثر من (20) سنة) ، وتمثل روسيا و كازاخستان و آذربايجان و الصين و فيتنام و الهند و المكسيك و اليمن و تونس .

. العرض النفطي العالمي و حصة أوبك منه :-

من خلال الجدول رقم(2)يلاحظ بأن حجم العرض النفطي في العالم قد ازداد بمقدار (5.74) مليون برميل في اليوم خلال المدة(1990-1999) ، أي بنسبة زيادة قدرها (8.86 ٪).وان حجم العرض النفطي لأوبك هو الآخر ازداد بمقدار (2.256) مليون برميل في اليوم و بنسبة زيادة قدرها (9.7 ٪) ولنفس المدة (1990-1999) . هذا في حين ان مجموع عرض الدول خارج أوبك قد ارتفع بمقدار (3.484) مليون برميل و بنسبة زيادة قدرها(8.39٪)خلال الفترة نفسها .

إن حصة عرض أوبك من مجموع العرض العالمي للنفط قد ارتفعت من (35.9٪)إلى (39٪) خلال المدة (1990-1999) وبنسبة زيادة (3.1٪) وبالمقابل انخفضت مساهمة الدول خارج أوبك في إجمالي العرض العالمي من النفط من (64.1٪)إلى (61٪) خلال المدة (1990-1999) وبنسبة انخفاض قدرها (3.1٪) .

جدول رقم (2)

تطور العرض النفطي في العالم خلال المدة (**1990 - 1999**)

الكمية (مليون برميل في اليوم)

البيان/السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي دول العالم	64760	64759	65034	65038	65745	66534	68067	70069	72760	70500
إجمالي دول أوبك	23244	23500	24506	24542	24901	24915	24782	25769	27467	25500
إجمالي دول العالم خارج أوبك*	41516	41259	40428	40496	40844	41619	43285	44300	45293	45000
٪ لدول أوبك من العالم	35.9	36.3	37.7	37.7	37.9	37.5	36.4	36.8	37.8	39
٪ لبقية دول العالم خارج أوبك من العالم *	64.1	63.7	62.3	62.3	62.1	62.5	63.6	63.2	62.2	61
المخزون الاستراتيجي للدول الصناعية/مليار برميل	-	3.35	3.51	3.50	3.56	3.61	3.48	2.61	2.73	-
عدد أيام الاستهلاك للخزين	-	98	95	93	93	93	88	56	58	-

المصدر :

- للسنوات (1990 - 1991) ، منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (اوابك) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول 1993، ص406 .
- للسنوات (1992 - 1993) ، منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (اوابك) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول 1997، ص302 .
- للسنوات (1994 - 1998) ، منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (اوابك) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول 1999، ص266 .
- سنة 1999 احتسبت من قبل الباحث .استنادا الى : **UNCTAD,Trade & Development Report 2000,United Nations ,New York & Geneva,2000,Table 3:7,P.38**
- بالنسبة للمخزون الاستراتيجي و عدد أيام الاستهلاك للسنوات (1991 - 1996) د.محمد احمد الدوري،مستقبل الطلب على نفط اوبك في ظل المتغيرات ألدولية،بيت الحكمة،سلسلة المائدة الحرة(10) ، ندوة فكرية (الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي) ،تشرين الأول ،1997،ص53،ص75 . و للسنوات (1997 - 1998) منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابك) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،أيلول 1999، ص258 .

* من استخراج الباحث .

>

من الأرقام و النسب السابقة يتبين بأن عرض النفط العالمي في حالة تزايد مستمرة و بمعدلات متقاربة عموماً ، ولكنه يلاحظ بأن هناك اختلالاً في نسب مساهمة كل من دول أوبك و خارجها ، و ذلك عند النظر إلى العلاقة بين الإحتياطي و الإنتاج و العرض منه في سوق النفط الدولية ، حيث انه رغم ضخامة إحتياطي نفط أوبك إلا أن مساهمتها في العرض العالمي ضعيفة و بالتالي فإن هذه العلاقة ليست لصالحها عموماً .بعكس حالة الدول خارج أوبك حيث ان هذه العلاقة لصالحها و بشكلٍ كبير ، لأنه رغم إحتياطياتها النفطية الضئيلة نسبياً إلا أن إنتاجها و عرضها النفطي هو في حدودها القصوى .

وبالنسبة للمخزون النفطي الإستراتيجي للدول الصناعية ، فقد كان فى حالة تقلب بين ارتفاع وانخفاض خلال المدة (1991 – 1998) وبما يغطي حاجة تلك الدول لمدة تتراوح بين (56 – 96) يوماً و بمعدل (85) يوم تقريباً ، حيث أن هذا الخزين يستخدم في حالات الطوارئ لمواجهة أي نقص في الإمدادات النفطية ، وكذلك لأغراض التأثير في سوق النفط الدولية بهدف ضبط الأسعار و منعها من الارتفاع ، و هذه السياسة هي أحد المحاور المهمة التي تحركت من خلالها وكالة الطاقة الدولية (I E A)منذ عام 1974 ، وبعد الصدمة النفطية الأولى ، في إطار استراتيجية احتواء منظمة أوبك و تهميش دورها في سوق النفط الدولية . [13]

. الطاقات الإنتاجية غير المستغلة لمنظمة أوبك :

وتنعكس هذه الطاقات الإنتاجية غير المستغلة في العلاقة بين مقدار الإحتياطي النفطي في كميته ونسبته من المجموع العالمي مع مقدار المنتج منه من جانب ،و كذلك بين مقدار المنتج والمعروض النفطي في كميته و نسبته من مجموع طاقة إنتاج أوبك القصوى او التصميمية و التي بلغتها في السنوات الماضية. [14]

وبالاستناد إلى مؤشرات الجدولين (1 و 2) يتبين بأن نسبة الإحتياطي النفطي لأوبك من المجموع العالمي بلغ حوالي (78.2 ٪) خلال المدة (1990 – 1998) في حين ان نسبة الإنتاج بلغت حوالي (37.1 ٪) لنفس المدة ،أي ان هناك فرق بين طرفي العلاقة بحدود اكثر من (50 ٪) وهذا يعني أن دول أوبك تنتج بأقل من نصف طاقاتها الإنتاجية المتاحة .

أما إذا استندنا إلى معيار العلاقة بين حجم إنتاج أوبك الفعلي و طاقاتها الإنتاجية القصوى من الناحية الفنية ، فانه يلاحظ بأن إنتاج أوبك دون طاقاتها القصوى بحدود (20.2 ٪) ، حيث كان إنتاجها النفطي حوالي (31.2) مليون برميل في اليوم عام 1970 ،[15] أما إنتاجها خلال المدة (1990 – 1999) فكان بمعدل (24.9) مليون برميل في اليوم ، أي ان الفرق بين حجم الإنتاج بحدود (6.3) مليون برميل في اليوم بين عام 1970 و المدة (1990 – 1999) . و هذا يعني ان إنتاج أوبك خلال مدة البحث دون مستوى إنتاجها الذي بلغته في نهاية السبعينات و بنسبة (20.2 ٪) .

مما سبق يتبين بان العلاقة بين الإنتاج و الإحتياطي من جانب ، وما ينتج فعلياً مع طاقات إنتاج أوبك غير متوازنة و هي دون إمكانياتها النفطية الفعلية ، وكذلك غير متلائمة مع إمكانياتها النفطية و غير ملبية لمصالحها النفطية اقتصادياً و سياسياً ، لا بل تحمِّل أوبك أضراراً و خسائر مادية جراء ذلك لأنها تحرمها من الحصول على عوائد نفطية كبيرة نتيجة ذلك التعطيل لطاقاتها الإنتاجية غير المستغلة . هذا في حين أننا لو أجرينا مقارنة لتلك العلاقة بالنسبة لمجموعة الدول خارج أوبك نجد العكس صحيحاً لحالة أوبك . حيث ان طاقات إنتاجها مستغلة بالكامل بحدودها القصوى برغم كل سلبيات إحتياطيها النفطي المتواضع من المجموع العالمي . فضلاً عن ارتفاع كلف

استثماراتها النفطية و بصورة لا تقارن مع الخصائص الإيجابية لمناطق نفوط أوبك و كلف استثماراتها المترتبة بصورة عامة. [16] ولكنه على الرغم من السلبيات التي رافقت تعطيل جزء من طاقات أوبك الإنتاجية إلا أنها خدمت أوبك من جانب آخر تتمثل بإطالة عمر الإحتياطي النفطي و التي تمنح الأوبك دور المهيمن في سوق النفط الدولية في الأمد البعيد ،(خصوصاً إذا علمنا بأن لدى دول أوبك سعة إنتاجية تصميمية منفذة فعلاً تقدر بحوالي (40) مليون برميل يومياً في أواخر سنة 1988 فهي تمكنها من إحداث توسع كبير في مستوى إنتاج النفط مستقبلاً) . [17]

ثانياً : تطور الطلب النفطي العالمي و حصة أوبك منه :-

. واقع الطلب النفطي العالمي و حصة أوبك منه :

ظل الطلب العالمي على النفط كبيراً ، برغم الكساد العالمي الذي ساد منذ بداية التسعينات ، و تباطوء النمو في معظم الدول الصناعية الكبرى .

فمن خلال أرقام و مؤشرات الجدول رقم (3) يلاحظ بان الطلب النفطي العالمي اظهرتطوراً نحو التزايد و بصورة مستمرة خلال المدة (1991 – 1999) ، حيث ارتفع من (66.5) مليون برميل يومياً إلى (75) مليون برميل يومياً ، أي بزيادة مقدارها (8.5) مليون برميل يومياً وبنسبة زيادة مقدارها (12،8 ٪) وان معدل النمو السنوي خلال تلك المدة كان بحدود (1.3 ٪) رغم تفاوت نسب النمو السنوى بين سنة و أخرى ، حيث ان أدنى مستوى للنمو السنوي في الطلب العالمي كان حوالي (0.4 ٪) عامي 1992 و 1998 ، في حين ان أعلى معدل للنمو السنوي بلغ حوالي (2.8 ٪) عام 1997 . ان هذه الزيادة في الطلب العالمي على النفط قد تعود إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العالم (نمو الناتج المحلى الأجمالى) ، حيث بلغ معدل النمو السنوي في الاقتصاد العالمي (2.83 ٪) خلال المدة (1990 – 1999). [18]

أما بالنسبة للطلب العالمي على نفط أوبك ، فيلاحظ بأنه اظهر اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع خلال المدة (1992 – 1997) حيث ارتفع من (23.85) مليون برميل يومياً الى (25.4) مليون برميل يومياً و بزيادة مقدارها (1.55) مليون برميل يومياً ،و بنسبة زيادة مقدارها (6.5 ٪) خلال تلك المدة ، وان أعلى معدل للنمو كان عام 1993 بمقدار (2.2 ٪) ، بينما كان أدنى معدل للنمو السنوي عام 1996 و بمقدار (-0.35 ٪) .

وفيما يتعلق بنسبة الطلب على نفط أوبك من الطلب العالمي فإنها أظهرت ميلاً نحو الانخفاض خلال المدة (1992 – 1997) ، حيث انخفضت من (35.49 ٪) عام 1992 إلى (34.41 ٪) عام 1997 .ويعودذلك إلىارتفاع الإنتاج في دول خارج أوبك وخصوصاًمن بحر الشمال ، و الذي كان كافياً لمقابلة

جدول رقم (3)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق مجموعات الدولية الكمية(مليون برميل /يوم)

البيان/السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي الطلب العالمي	66.5	66.9	67.2	67.6	68.8	70.1	71.8	73.8	74.1	75
طلب الدول الصناعية	37.9	39.0	38.9	39.1	40.0	40.3	41.1	42.1	42.2	42.42
طلب الدول المتحولة (دول الاتحاد السوفيتي السابق و دول اوروبا الوسطى و الشرقية)	10.2	9.7	8.3	7.0	6.2	6.1	5.9	5.6	5.5	5.93
طلب الدول النامية	18.4	19.2	20.0	21.5	22.6	23.7	24.8	26.1	26.4	26.65
٪ لطلب الدول الصناعية من الطلب العالمي *	56.99	58.29	57.88	57.84	58.13	57.48	57.24	57.04	56.95	56.56
٪ لطلب الدول المتحولة من الطلب العالمي *	15.33	14.49	12.35	10.35	9.01	8.70	8.21	7.58	7.42	8.04
٪ لطلب الدول النامية من الطلب العالمي *	27.66	28.69	29.76	31.80	32.84	33.80	34.54	35.36	35.62	35.53
٪ لمعدل النمو السنوي في الطلب العالمي *	-	0.6	0.4	0.6	1.7	1.8	2.4	2.8	0.4	1.2
إجمالي الطلب العالمي على نفط أوبك	-	-	23.85	24.38	24.82	25.16	25.07	25.4	-	-
٪ لاجمالي الطلب العالمي على نفط أوبك من الطلب العالمي*	-	-	35.49	36.06	36.07	35.89	34.91	34.41	-	-
٪ لمعدل النمو السنوي في الطلب على نفط أوبك *	-	-	-	2.2	1.8	1.3	0.35-	1.3	-	-

المصدر :

- للسنوات (1990 - 1991) ، د.محمد احمد الدوري ، مستقبل الطلب على نفط اوبك في ظل المتغيرات الدولية ، مصدر سابق ، ص77 .
- للسنوات (1992 - 1996) ، منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط(اوابك) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ايلول 1997 ، ص56 .
- للسنوات (1997 - 1998) ، منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط اوابك ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ايلول 1999 ، ص257 .
- سنة (1999) احتسبت من قبل الباحث استنادا الى :- UNCTAD ,Trade & Development Report 2000,Op.Cit.Table 3.6,P.38 .
- بالنسبة للطلب العالمي على نفط اوبك ، د.نجيب نجم الدين ،تعقيب في الندوة الفكرية حول (الهيمنة الامريكية على نفط الخليج العربي) بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة(10) ، تشرين الأول،1997،ص104 .

*من استخراج الباحث .

الزيادة في استخدام الدول الصناعية من النفط و ذلك في إطار استراتيجية وكالة الطاقة الدولية لتهميش دور أوبك في سوق النفط الدولية وكما أسلفنا.[19]

. هيكل الطلب النفطي العالمي حسب المجموعات الدولية :

على الرغم من التزايد المستمر في الطلب العالمي على النفط بصورة عامة ، إلا إن الزيادة في الطلب العالمي تختلف من مجموعة دولية إلى أخرى ، حيث يلاحظ من الجدول رقم (3) بأن اكبر مجموعة مستهلكة للنفط هي الدول الصناعية المتقدمة من حيث الحجم المطلق و النسبي ، حيث تراوح استهلاكها بين (37.5 – 42.42)مليون برميل في اليوم خلال المدة (1990 – 1999) وشكلت أعلى نسبة في المجموع العالمي حيث تراوحت بين (56.99 ٪ – 56.56٪) لنفس المدة المذكورة . و لكن رغم كبر الحجم المطلق و النسبي لطلب هذه الدول من الطلب العالمي إلا أن معدل النمولطلب هذه المجموعة من الطلب العالمي ظل راكدا نوعا ما ، حيث بلغ حوالي (-0.75 ٪) خلال المدة (1990 – 1999) . وهذا قد يعود إلى تزايد حصة الدول النامية من الطلب العالمي خلال نفس المدة .

و بالنسبة للدول المتحولة ، فإنها تعتبر استثناء من الاتجاهات السائدة للطلب في مناطق العالم المختلفة ، فقد اتسم استهلاكها للنفط بالانخفاض المستمر منذ مطلع التسعينات ،حيث انخفض حجم الطلب النفطي فيها من (10.2 إلى 5.93) مليون برميل في اليوم خلال الفترة (1990 – 1999) ، و انخفضت كذلك نسبة مساهمتها في الطلب العالمي من (15.33 ٪ إلى 8.04 ٪) خلال نفس المدة ، و يعود سبب ذلك إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي السنوي في اقتصاديات تلك الدول خلال نفس المدة ، حيث سجلت معدلات نمو سالبة باستثناء عامي (1997 و 1999) تراوحت بين (-3.6 ٪ و -0.2 ٪) خلال المدة (1990 – 1998) .[20]

أما بالنسبة للدول النامية ،فأن ارتفاع طلبها على النفط كان كبيرا لدرجة أنها تعتبر اكبر مصدر لزيادة الطلب العالمي على النفط ، حيث ارتفع طلبها من (18.4 إلى 26.5) مليون برميل في اليوم خلال المدة (1990 – 1999) وبمقدار(7.9) مليون برميل في اليوم ، وبنسبة زيادة بلغت حوالي (43.78 ٪) . وكذلك ارتفعت أهميتها النسبية من الطلب العالمي من (27.66 ٪) إلى (35.53 ٪) خلال نفس المدة المذكورة . وهذا يعود إلى تزايد أهمية الدول النامية في سوق النفط الدولية نتيجة للزيادات السنوية المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول ، و خاصة الدول النامية في آسيا ، حيث بلغ معدل النموالاقتصادي السنوي في تلك الدول عموما حوالي (5.39 ٪) ، و الدول النامية الآسيوية خصوصا(7.36 ٪) خلال نفس المدة المذكورة .[21]

((المبحث الثاني))

الآفاق المستقبلية لمنظمة أوبك في سوق النفط الدولية

هناك العديد من الدراسات و الأبحاث و التقارير التي تتناول دراسة الآفاق المستقبلية لسوق النفط الدولية ، وقد وضعت التقديرات الخاصة بالطلب و العرض على مصادر الطاقة عامة و على النفط خاصة من قبل شركات النفط الكبرى و وزارات الطاقة في الدول المتقدمة صناعيا و البنك الدولي و وكالة الطاقة الدولية و بعض المؤسسات المهتمة بشؤون الطاقة ، بعضها تمثل وجهة نظر الدول الغربية و اخرى تمثل وجهة نظر أوبك عن مستقبل الطلب العالمي على النفط.[22]

وبالرغم من اختلاف تلك الدراسات و الأبحاث أو تباين تقديرات توقعاتها و أهدافها ، إلا انها توصلت جميعا إلى مجموعة من الاستنتاجات و التوقعات المشتركة و كالآتي :[23]

- يظل النفط محتلا مركز الصدارة بين مصادر الطاقة ، سيبقى يستحوذ على حوالي نصف الإستهلاك العالمي من إجمالي إستهلاك الطاقة المتوقعة ، خلال المستقبل المنظور على الأقل .
- استمرار تنامي الطلب العالمي على النفط كمصدر للطاقة بالإضافة إلى استخدامات أخرى .
- تنامي حصة أوبك في إجمالي الطلب العالمي على النفط .
- تناقص حصة مناطق الإنتاج خارج أوبك في تجهيز الطلب العالمي على النفط .

وسنركز هنا على تقرير وكالة الطاقة الدولية (I E A world energy outlook) لعام 1995 ، باعتباره يمثل أحد احدث الدراسات المتوفرة بهذا الخصوص ، حيث يعرض هذا التقرير نموذجين لتنبؤات العرض و الطلب .النموذج الأول ، يأخذ بالاعتبار حالة وجود قيود على القدرة الإنتاجية و يرمز له بـــ(ق ق) ، والنموذج الثاني يأخذ بالاعتبار حالة تطبيق إجراءات توفير الطاقة و يرمز له بـ(ت ط) ،فالنموذج الأول (ق ق) يفترض ارتفاعا في أسعار الطاقة ، بينما يفترض النموذج (ت ط) تحقيق كفاءة اكبر في الإنتاج ، والعمل للمحافظة على الطاقة اكثر من ذي قبل.[24]

أولا : توقعات الطلب النفطي العالمي :

هناك إجماع في أوساط الصناعة النفطية على استمرار الزيادة في الطلب على النفط خلال العشرين سنة القادمة . فمن خلال الجدول رقم (4) يلاحظ بأن وكالة الطاقة الدولية تتوقع بأن يزداد الطلب على النفط بمعدل (1.5 ٪) سنويا في حالة (ق ق) و (1.4 ٪) في حالة (ت ط) حتى عام 2010 ، الذي يقدر أن يبلغ حجم الطلب فيه حوالي (95.2) مليون برميل في اليوم في حالة (ق ق) أوبك (92) مليون برميل في اليوم في حالة (ت ط) . وحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية فأن النمو في حجم الطلب العالمي على النفط سوق يتسارع كلما اقتربنا من عام 2010 . وفي كل سنة بين عامي 2005 و2010

جدول رقم (4)

توقعات تطور الطلب و العرض النفطي في العالم حتى عام 2010 .

الكمية (مليون برميل في اليوم)

البيان/السنوات	2000	2005	2010	
			ق ق	ت ط
أجمالي الطلب العالمي على النفط	77.3	84.6	95.2	92.0
طلب الدول الصناعية	42.8	44.2	48.3	47.5
طلب الدول المتحولة (دول الاتحاد السوفيتي السابق و دول اوروبا الوسطى و الشرقية)	7,7	8.6	10.1	9.2
طلب الدول النامية	26.5	31.5	36.5	35.0
التغيير في المخزون	0.3	0.3	0.3	0.3
٪ لطلب الدول الصناعية من الطلب العالمي *	55.36	52.24	50.73	51.63
٪ لطلب الدول المتحولة من الطلب العالمي *	9.96	10.16	10.60	10
٪ لطلب الدول النامية من الطلب العالمي *	34.28	37.23	38.34	38.04
إجمالي عرض النفط العالمي	77.3	84.6	95.2	92.0
عرض الدول الصناعية	15.2	14.5	21.0	17.0
عرض الدول المتحولة	8.3	9.3	10.7	10.0
عرض دول أوبك	31.0	37.5	46.7	49.4
عرض بقية دول العالم	21.0	21.5	14.9	13.2
المكاسب المتحققة خلال عمليات التكرير	1.7	1.8	1.9	1.9
٪ لحصة أوبك من إجمالي العرض العالمي	40.1	44.3	49.1	53.7
صافي واردات الدول الصناعية	27.3	28.9	27.3	30
٪ لواردات الدول الصناعية الى الطلب العالمي	64.0	67	56	63
أسعار برميل النفط الخام بالدولار	23	28	28	28

المصدر :

- هوشانج أمير احمدى ، النفط في مطلع القرن الحادي و العشرون (تفاعل بين قوى السوق و السياسة)، دراسات استراتيجية ، العدد(4) ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، 1996 ، ص69 .

* من استخراج الباحث .

سيرتفع الطلب على النفط بمعدل نمو سنوي حوالي (1.9) مليون برميل في اليوم بالمقارنة مع معدل نمو سنوي يكاد لا يتجاوز (1) مليون برميل في اليوم في النصف الأول من عقد التسعينات .[25]

وعلى الرغم من إن المجموعات الدولية الثلاثة تظهر ارتفاعا في الطلب خلال المدة (2000 – 2010) ، إلا أن هناك اختلافا في معدلات النمو السنوية لطلب كل منها ، حيث يلاحظ بأن البلدان الصناعية تحتل المرتبة الأولى من حيث الحجم المطلق و النسبي من الطلب العالمي، يليها كل من البلدان النامية و البلدان المتحولة .[26] إلا أن معدلات النمو السنوي لطلب البلدان الصناعية تأتي في المرتبة الثالثة بعد البلدان النامية و البلدان المتحولة ، حيث أن معدل نمو الطلب للبلدان الصناعية بلغ حوالي (1.6 ٪) في حالة (ق ق) و (0.99 ٪) في حالة (ت ط) خلال المدة (2000 – 2010) ، بينما هي حوالي (3.4 ٪) في حالة (ق ق) و (2.9 ٪) في حالة (ت ط) للدول النامية لنفس المدة ، و تأتي الدول المتحولة بالمرتبة الثانية من حيث معدلات نموها السنوي بحوالي (2.8 ٪) و (1.77 ٪) في حالتي (ق ق) و (ت ط) على التوالي لنفس المدة المذكورة .[27]

وتعود هذه الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي إلى توقعات انتعاش الاقتصادالعالمي بصورة عامة و البلدان النامية حديثة التصنيع بصورة خاصة و تنامي دورها في سوق النفط الدولية مستقبلا .[28] فالنمو الاقتصادي السريع و التمدن وزيادة متطلبات النقل و تحول الصناعة الثقيلة إليها تساهم جميعها في نمو الطلب على النفط في البلدان النامية ، ونظرا لافتقار هذه الدول إلى البنية التحتية اللازمة لاستخدام الغاز ، فأن الطلب على الغاز كمصدر بديل للطاقة عن النفط سيظل منخفضا ، و ستتم تغطية أي زيادة تدريجية في الطلب على الطاقة من خلال النفط ومختلف أنواع الوقود الصلبة . و ستكون الزيادة في الطلب على النفط حادة في دول شرق آسيا ، خاصة في الصين و الهند بعدد سكانهما الهائل ، و بنمو اقتصادي قوي.[29]

ثانيا: توقعات العرض النفطي العالمي و حصة أوبك منها :

إن أرقام و مؤشرات الجدول رقم (4) تشير إلى انه من المتوقع ان يزداد حجم العرض النفطي العالمي لتغطية الطلب المتوقع من (77.3)مليون برميل في اليوم عام 2000 إلى (95.2) مليون برميل في اليوم في الحالة (ق ق) وإلى (92)مليون برميل في اليوم في الحالة (ت ط) عام 2010 ، وبنسبة زيادة قدرها (23.15 ٪) خلال تلك المدة . ومن المتوقع ان يزداد حجم العرض النفطي لدول أوبك من (31) مليون برميل في اليوم عام 2000 إلى (46.7) مليون برميل في اليوم في الحالة (ق ق) وإلى (49.4) مليون برميل في اليوم في الحالة(ت ط) عام 2010 ، أي أن حصة أوبك من إجمالي العرض المتوقع ستشكل حوالي (49.1 ٪) و (53.7 ٪) في الحالتين (ق ق) و (ت ط) على التوالي عام 2010 مقارنة بـ(40.1 ٪) عام 2000.أي أن منظمة أوبك ستستحوذ على اكبر نسبة من العرض النفطي العالمي و ان الطلب العالمي المتزايد سيعتمد على إمدادات أوبك النفطية ، وهذا ما سيعزز دور و اهمية أوبك في سوق النفط الدولية مستقبلا .

ولكن هل ستستطيع أوبك تلبية الطلب على نفوطها بالكميات المقدرة ؟ الإمكانية قائمة بالتأكيد إذا أخذ بنظر الاعتبار إحتياطيات أوبك النفطية المؤكدة ، غير ان على الدول الأعضاء في أوبك ان تواجه التحديات المتعلقة بتوسيع القدرة الإنتاجية للوصول إلى المستوى المطلوب لتغطية الطلب المتزايد بصورة كافية و ذلك عن طريق محاولة الحصول على تقنيات التنقيب و الإنتاج المتطورة و ذلك لأجل البدء بالإنتاج في الحقول الجديدة ، و بالتأكيد فأن التكنولوجيا المطلوبة تحتاج إلى حجم كبير من التمويل ، و نظرا لان معظم دول أوبك تواجه مصاعب مالية ، ومن المحتمل ان تزداد هذه التحديات المالية في المستقبل المنظور ، لذلك فأنه يمكن تخفيف وطأة هذا النقص في رأس المال المطلوب إذا أمكن منح شركات النفط الأجنبية حوافز للعودة إلى الاستثمارات في دول أوبك . ويتوقع معظم خبراء النفط الزوال التدريجي للعقبات التي كانت تعترض طريق الاستثمار الأجنبي في دول أوبك ، حيث يشير التوجه الحالي إلى إمكانية زيادة انتشار المشاريع المشتركة بين شركات النفط الوطنية و الشركات الأجنبية في مجال التنقيب و الحفر و الاستخراج ، حيث ان مجموعة من دول أوبك مثل: فنزويلا و قطر و الجزائر و إيران مستعدة لاستقبال المزيد من الاستثمارات الأجنبية . وقد بدأ فعليا ظهور عدد من المشاريع المشتركة بين دول أوبك و شركات أجنبية في أنشطة التكرير و التسويق و النقل و التوزيع . ويتعزز هذا التوجه بفضل انتشار مفاهيم الخصخصة والاقتصاد الحر في الدول التي تمتلك إحتياطيات نفطية كبيرة .[30]

((الاستنتاجات))

مما تقدم توصل الباحث الى الاستنتاجات الآتية :

. سيبقى النفط المصدر الرئيسي للطاقة ، رغم تناقص أهميته النسبية من إجمالي إستهلاك الطاقة بصورة تدريجية و بطيئة ، لكونه من ارخص مصادر الطاقة وأفضلها اقتصاديا و فنيا و تكنولوجيا في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب والمنظور .

. تعد منظمة أوبك أهم منظمة دولية بالنسبة للدول النامية خصوصا و دول العالم عموما ، لكونها تستحوذ على اكبر إحتياطي نفطي في العالم و تتمتع بمزايا نفطية مطلقة عن بقية المناطق النفطية العالمية من حيث قرب موقعها من أسواق النفط الدولية و كلف إنتاجها المتدنية بسبب تنوع نفوطها ووجود نوعيات جيدة منها .

. رغم تفوق منظمة أوبك على بقية مناطق إنتاج النفط و كما أسلفنا ، و رغم اتجاه أهميتها النسبية من مجمل العرض العالمي نحو الارتفاع ، إلا أن دورها كان هامشيا و ضعيفا في سوق النفط الدولية ، وذلك بسبب الاستراتيجيات المطبقة من قبل وكالة الطاقة الدولية لاحتواء دور و تأثير منظمة أوبك في سوق النفط الدولية منذ سنة 1974 ، ولجعل سوق النفط الدولية سوقا للمستهلكين إنتاجا و تسعيرا بدلا من المنتجين .

. ان الدول الصناعية المتقدمة و المتمثلة بدول وكالة الطاقة الدولية هي المتحكمة في مسار و تطور سوق النفط الدولية من خلال قدرتها الكبيرة في التأثير على جانبي الطلب خاصة و العرض عامة ، من خلال الوسائل السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية التي تمتلكها .

. تزايد أهمية الدول النامية في سوق النفط الدولية حاضرا و مستقبلا ، وذلك لكونها اكبر مصدر للزيادة في الطلب على النفط بسبب الزيادات السنوية المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي حاضرا و مستقبلا .

. التراجع المستمر لدور الدول النفطية خارج أوبك في سوق النفط الدولية و خصوصا في المدى البعيد ، وذلك بسبب وصول تلك الدول إلى استغلال طاقاتها الإنتاجية إلى أقصى حد مما يشير إلى قرب انتهاء عمر إحتياطيها النفطي و تحولها إلى دول مستوردة للنفط .

. تزايد الدور الإستراتيجي لمنظمة أوبك في سوق النفط الدولية مستقبلا ، من خلال استحواذها على اكبر نسبة من الإنتاج النفطي العالمي و بالتالي حصتها من إجمالي الطلب العالمي المتزايد على النفط و الذي سيعتمد على إمدادات أوبك النفطية .

. ان الطلب المتزايد على نفط أوبك مستقبلا ، يقتضي توسيع القدرات الإنتاجية لتلك الدول و التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة تعجز دول أوبك من تحملها خصوصا و ان معظم دول أوبك تواجه ظروف مالية صعبة ، مما قد يجعل الباب مفتوحا أمام عودة الشركات النفطية الكبرى للاستثمار في القطاع النفطي في دول أوبك .

((هوامش البحث))

. انظر :

-إيمان عبد خضير ، تنامي قطاع النفط و أثره في تطور الاقتصاد العراقي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1995 ، ص16 .

-سلام أمان محمد حسين ، استراتيجية مصادر الطاقة البديلة للنفط و أثرها على السياسة النفطية في العراق ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد ، 1990 ، ص22 .

. إيمان عبد خضير ، مصدر سابق، ص15 .

. انظر الجدول رقم (4) ، ص14 .

. د.محمد أزهر سعيد السماك ،اقتصاد النفط و السياسة النفطية (أسس و تطبيقات)، مديرية دار الكتب للطباعة و النشر ،جامعة الموصل ، تشرين الاول 1987/86 ، ص185 .

. نفس المصدر و نفس الصفحة .

. صبري عبد الرزاق و آخرون ، عمليات إنتاج النفط من الاستكشاف للتصدير، وزارة النفط، سلسلة الثقافة النفطية (2)، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1985 ، ص ص(85 – 87) .

*ان الأعضاء المؤسسين لمنظمة اوبك هم (العراق ، الكويت ، فنزويلا ، المملكة العربية السعودية ، إيران) وقد انضم إليها فيما بعد كل من (قطر ، ليبيا ، إندونيسيا ، الإمارات ، الجزائر ، نيجيريا ، الإكوادور ،الغابون)، إلا أن الإكوادور انسحبت من المنظمة سنة 993 ، و كذلك انسحبت الغابون سنة 1996 ، أي ان عدد أعضاء المنظمة حاليا (11) عضوا .

. انظر :

–د.محمد أزهر سعيد السماك ،اقتصاديات النفط ،الطبعة الأولى ، مديرية دار الكتب للطباعة و النشر، جامعة الموصل ، 1980 ، ص ص (147 – 148) .

- د.محمد أزهر سعيد السماك،اقتصاديات النفط والسياسة النفطية (أسس و تطبيقات)، مصدر سابق، ص254 .

. سيروب استبانيان ، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ، بغداد ، 1980 ، ص12 .

9. United Nations ,Hand Book Of International Trade & Development Statistics 1984 Supplement ,New york,P.46 .

. انظر :

– د.حميد الجميلي ، استشراف موقع النفط العربي في اقتصاد القرن الحادي و العشرون،مجلة الموقف الثقافي،العدد (18) ، السنة الثالثة ، 1998 ، ص ص (14-18) .

– د.ناظم محمد نوري الشمري ، الهيمنة الامريكية على نفط الخليج العربي ،(رؤية اقتصادية للأسباب و الآثار) ، بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة (10) ، تشرين الاول ، بغداد ، 1997 ، ص13 .

– مصرف قطر المركزي ، ادارة البحوث و الإحصاء ، التقرير السنوي السابع عشر 1993، الدوحة ، 1993 ، ص ص (45-47) .

. انظر :

– هوشانج امير احمدي ، النفط في مطلع القرن الحادي و العشرون (تفاعل بين قوى السوق و السياسة) ، دراسات استراتيجية ، العدد (4) ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ،أبو ظبي ،1996 ، ص34 .

– د.ناظم محمد نوري الشمري ،مصدر سابق ، ص9 .

. هوشانج امير احمدي ، مصدر سابق ، ص ص (34–37) .

. انظر :

– عصام عبد الرحيم الجليي ، مستقبل النفط و آفاق التنمية في الوطن العربي ، وزارة النفط ، سلسلة الثقافة النفطية (4) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1989 ، ص ص (12–16) .

– نواف نايف إسماعيل ، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1981 ، ص ص (188–190) .

. د.محمد احمد الدوري ، مصدر سابق ، ص56 .

. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثامنة 1981 ، الكويت ، 1982 ، ص ص (60–61) .

. د.محمد احمد الدوري ، مصدر سابق ، ص57 .

. عصام عبد الرحيم الجليي و مصعب حسن الدجيلي ، الآفاق المستقبلية لمنظمة أوبك ، وزارة النفط ، سلسلة الثقافة النفطية ، بغداد ، 1989 ، ص30 .

. إحتسبت من قبل الباحث بالإستناد الى :

– مصرف قطر المركزي ، إدارة السياسات الاقتصادية ، التقرير السنوي الحادي و العشرون (1997) ، الدوحة ، 1999 ، ص4 .

–مصرف قطر المركزي ، إدارة البحوث و الإحصاء ،التقرير السنوي السابع عشر (1993) ،الدوحة ، 1993 ،ص13 .

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أيلول ، 1999 ، ص203 .

- UNCTAD ,Trade & Development Report , 2000,OP.CIT,P.8 .

. انظر :

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول ، 1997 ،مصدر سابق ، ص56 .

– مصرف قطر المركزي ، إدارة البحوث و الإحصاء ، التقرير السنوي السابع عشر (1993)، الدوحة ، 1993 ، مصدر سابق ، ص ص (46–47) .

. انظر :

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول ، 1997 ، مصدر سابق ، ص223 .

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول ، 1999 ، مصدر سابق ، ص203 .

-UNCTAD ,Trade & Development Report , 2000,OP.CIT,P.8 .

. احتسبت من قبل الباحث بالاستناد الى :

– نفس المصادر المذكورة سابقا في الهامش (20) .

. بخصوص هذه الدراسات و الأبحاث انظر :

– سهام البصام ، الآفاق المستقبلية لدور النفط العراقي في المحافظة على التوازن في سوق النفط الدولية ، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (28) ، تموز 1999 ، ص222 .

. نفس المصدر ، ص ص(222 – 223) .

. هوشانج امير احمدي ، مصدر سابق ، ص (9) .

. انظر الجدول رقم (3) ، ص10.

. انظر الجدول رقم (4) ، 14 .

. النسب من استخراج الباحث بالاستناد الى الجدول رقم (4) ، ص14 .

. د.حميد الجميلي ، مصدر سابق ، ص ص (9–10) .

. انظر :

– هوشانج امير احمدي ،مصدر سابق ، ص ص (12-13) .

– سعدا لله الفتحي ، التغيرات المستقبلية في السوق النفطي و آثارها على الاقتصاد العراقي ، بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة (32) ، تشرين الثاني 1998 ، ص ص (73-74) .

. هوشانج امير احمدي ،مصدر سابق ، ص ص (38-47) .

((مصادر البحث))

المصادر العربية :

. د.محمد أزهر سعيد السماك ،اقتصاد النفط و السياسة النفطية (أسس و تطبيقات) ، مديرية دار الكتب للطباعة و النشر ، جامعة الموصل ، تشرين الاول 1987/86 .

. د.محمد أزهر سعيد السماك ،اقتصاديات النفط ، الطبعة الأولى ، مديرية دار الكتب للطباعة و النشر، جامعة الموصل ، 1980 .

. سيروب استبانيان ، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ، بغداد ، 1980 .

. نواف نايف إسماعيل ، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1981 .

. أيمان عبد خضير ، تنامي قطاع النفط و أثره في تطور الاقتصاد العراقي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1995 .

- سلام أمان محمد حسين ، استراتيجية مصادر الطاقة البديلة للنفط و أثرها على السياسة النفطيـة في العـراق ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة و الاقتصاد،جامعة بغداد ، 1990 .
- صبري عبدا لرزاق و آخرون ، عمليات إنتاج النفط مـن الاستكشـاف للتصديـر، وزارة النفـط ، سلسـلة الثقافة النفطية (2)، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1985 .
- عصام عبدا لرحيم الجليي ، مستقبل النفط و آفاق التنمية في الوطن العربي ، وزارة النفط ، سلسلة الثقافـة النفطية (4) ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1989 .
- عصام عبدا لرحيم الجليي و مصعب حسن الدجيلي ، الآفاق المستقبلية لمنظمة أوبك ، وزارة النفط ، سلسلة الثقافة النفطية ، بغداد ، 1989.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبـترول (اوابـك)، تقريـر الأمـين العـام السـنوي الثامنـة 1981 ، الكويت ، 1982 .
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أيلول ، 1993 .
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أيلول ، 1997 .
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أيلول ، 1999 .
- مصرف قطر المركزي ، إدارة السياسات الاقتصاديـة ، التقريـر السـنوي الحـادي و العشـرون (1997) ، الدوحة ، 1999 .
- مصرف قطر المركزي ، إدارة البحوث و الإحصاء ، التقرير السنوي السابع عشر 1993، الدوحـة ، 1993 .
- هوشانج أمير احمدي ، النفط في مطلع القرن الحادي و العشرون (تفاعل بين قوى السوق و السياسـة) ، دراسات استراتيجية ، العدد (4) ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ،أبو ظبي، 1996 .
- د.محمد احمد الدوري ،مستقبل الطلب على نفط أوبك في ظل المتغيرات الدولية ،بيت الحكمة ، سلسـلة المائدة الحرة (10) ،ندوة فكرية حول (الهيمنة الأمريكية على نفـط الخليـج العربـي) ،بغـداد ،تشـرين الأول 1997 .

- د.ناظم محمد نوري الشمري ، الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي ، (رؤيـة اقتصاديـة للأسـباب و الآثار) ، بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة (10) ، بغداد، تشرين الأول 1997 .
- سعد الله الفتحي ، التغيرات المستقبلية في السوق النفطي و آثارها على الاقتصاد العراقي ، بيـت الحكمـة ، سلسلة المائدة الحرة (10) ، بغداد ، تشرين الثاني 1998 .
- د.حميد الجميلي ، استشراف موقـع النفـط العربـي في اقتصـاد القـرن الحـادي و العشـرون، مجلـة الموقـف الثقافي،العدد (18) ، السنة الثالثة ،بغداد ،1998 .
- سهام البصام ، الآفاق المستقبلية لدور النفط العراقي في المحافظة على التوازن في سوق النفط الدولية ، مجلـة كلية الإدارة و الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (28) ، تموز 1999 .

المصادر الإنكليزية :

1. UNCTAD, Trade & Development Report 2000,United Nations, New York & Geneva, 2000.
2. United Nations, HandBook of International Trade & Development Statistics 1984 Supplement, New York.

(رۆڵی ریکخراوی ئۆپیك
لە بازاری نەوتی نیودەوڵەتی و
ئاسۆی داهاتووی)

ریکخراوی ئۆپیك یەکیکە لەگرنگترین ریکخراوە ئابووریەکانی ووڵاتـە تـازە پیگەیشـتووەکان بەتایبـەتی و دەوڵـەتـەکانی جیـهانیش بەگشـتی ، گرنگـی ئـەم ریکخـراوەش دەگەریتـــەوە بـــۆ خاوەندارێتی بۆ گەرەترین یەدەکی جیهانی بـۆ شمـەکیکی سـتراتیجی و گرنگـی وەك نـەوت کـە هۆکاری سەرهەڵدانی زۆر لـە رووداوو ناکۆکیەنیودەوڵـەتیەکانە لـە رابـووردوو و ئیستاشـدا ، ئەویش لـەبەر ئەوەی کەنەوت لـەپیشەوەی هەموو سەرچاوەکانی وزەوەیـە ، سـەرباری هـەموو ئەو هەوڵانەی کە دراون و دەدرین بۆ کەمکردنەوەی پشت بەستن بـە نـەوت وەك سـەرچاوەی

سەرەکی وزە ، لەلایەن ریکخراوی وزەی نیودەولەتی بەتایبەتی پاش رووداتی قەیرانە نەوتییەکەی یەکەمی سالی 1973 ، سەرەرای ئەوەی کەنەوت و بەرهەمەکانی هاوبەشی دەکەن لەبەرهەم هینانی زیاتر لە حەوت هەزار شمەکی پیشەسازی ، سەرباری گرنگییەکەی لەبواری سیاسی و ستراتیژیدا

وەپیشینی دەکریت کە لەداهاتوودا رۆلی ریکخراوی ئۆپیك لە بازاری نەوتی نیودەولەتیدا زیاتر گەشە بکات ، بەهۆی بەرزبوونەوەی خواستی جیهانی لەسەر نەوت لەداهاتوودا لە لایەك و کزبوون و دابەزینی رۆلی دەولەتە بەرهەم هینەرەکانی نەوت لەدەرەوەی ئۆپیك بەهۆی نزیك بوونەوەی کۆتایی هاتنی یەدەکە نەوتییەکانیان لەلایەکی تریەوە .

((The role of OPEC in the international oil market and it's future horizons))

(Abstract)

OPEC is one of the important economical organizations of the developing countries in particular and world states in general. The importance of this organization goes back to possessing the highest rate of safe oil , which is a strategic power ; it was and is still the main reason behind many of the international struggles and disputes , since it is at the top of the energy sources , inspite of all the attempts that were and are made especially by the international energy company after the first oil crisis in 1973 for the sake of decresing dependence on oil as the main source of energy .

In addition , oil and it's derivations contribute in producing more than seven handred industrial substances despit it's importance in the political and stratigic aspectes .It is expected that the role of OPEC in the international oil market will develop in the futuer as the result of the international increase in oil demond on the one hand , and the decrease of the role of oil producing countries outside OPEC in the oil market because of the end of it's safe oil on the other hand